



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/42/715

S/19252

5 November 1987

ARABIC

ORIGINAL : RUSSIAN

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن

السنة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الثانية والأربعون

البنود ٤١ و ٥٦ و ٦٣ و ٦٦ و ٦٩ و ٧٣ و ٨٢

من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء المالي والإداري

للأمم المتحدة

منع حدوث مباح تسليح في الفضاء الخارجي

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي

اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها

الاستثنائية العاشرة

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

النظام الشامل للسلم والأمن الدوليين

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ موجهة إلى

الأمين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص الجزء المتعلق بالسياسة الخارجية من تقرير ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، أمام الاجتماع الرسمي الذي عقد في موسكو في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ احتفالاً بالذكرى السنوية السبعين لثورة تشرين الأول/أكتوبر الاشتراكية العظمى .

وأرجو منكم التكرم بتعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود ٤١ و ٥٦ و ٦٣ و ٦٦ و ٦٩ و ٧٣ و ٨٢ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أ. بيلونوغوف

مرفق

الجزء المتعلق بالسياسة الخارجية من التقرير الذي أدلى به
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد
السوفياتي في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ أمام الاجتماع
الرسمي الذي عقد احتفالاً بالذكرى السنوية السبعين لثورة
تشرين الأول/أكتوبر الاشتراكية العظمى

لولا قيام الثورة العظمى في روسيا لاختلف العالم عما نعرفه اليوم . فقبل هذا المنعطف في تاريخ العالم ، كانت "حقوق" الأقوياء والأغنياء ، كما كانت الحروب التوسعية هي العرف السائد في العلاقات الدولية . وجاءت السلطة السوفياتية ، التي كان أول اجراء تشريعي لها هو اصدار مرسوم السلم الشهير ، فقادت الكفاح ضد هذه الأوضاع . وعلى صعيد الممارسة الدولية أتت بلاد السوفيات بشيء يتعدى إطار "السياسات الكبرى" ، هو الحس الشعبي السليم ومصالح جماهير العاملين .

ولم يقتصر عمل لينين خلال السنوات القليلة التي تولى فيها زمام السياسة الخارجية السوفياتية ، على وضع المبادئ الأساسية التي تحكم هذه السياسة فحسب ، وإنما أوضح كذلك كيفية تطبيقها في ظل ظروف غير عادية تماما وحافلة بالتغيرات السريعة . والواقع ان انهيار "أضعف الحلقات" في سلسلة النظام الرأسمالي ، على عكس التوقعات الأولية ، لم يكن هو "المعركة الحاسمة الأخيرة" ، وإنما كان بداية لعملية طويلة ومعقدة .

وقد تمثل الإنجاز الرئيسي لمؤسس الدولة السوفياتية في أنه أدرك في اللحظة المناسبة للآفاق الحقيقية التي تفتحت أمام روسيا الجديدة بفضل النهاية المظفرة التي انتهت اليها الحرب الأهلية . فحسب رأيه لم تكتسب البلاد "فرصة لاسترداد أنفاسها" فحسب ، بل تحقق لها شيء أكبر من ذلك بكثير هو "انتزاع موطن قدم يمارس فيه حق الوجود الأساسي لنا كدولة بين الدول الرأسمالية" . وطرح لينين بحزم سياسة قوامها تعلم فن "التعايش مع هذه الدول لفترة طويلة" . وفي مقابل التطرف اليساري ، طرح امكانية تحقيق التعايش السلمي مع الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

وبعد انتهاء الحرب الأهلية ، لم يتطلب الأمر أكثر من عام ونصف العام أو عامين لكي تنتهي العزلة السياسية الدولية التي فرضت على دولة العمال والفلاحين . وتم إبرام معاهدات مع البلدان المجاورة ثم مع ألمانيا في رابالو . كما تم الاعتراف بدبلوماسية بالجمهورية السوفياتية من جانب المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا والسويد وغيرها من الدول الرأسمالية .

كذلك ، اتخذت الخطوات الأولى لإقامة علاقات متكافئة مع دول الشرق ، أي الصين وتركيا وإيران وأفغانستان .

ولم يكن هذا كله مجرد انتصارات أولية لدبلوماسية لينين وسياسته الخارجية . فقد كانت بداية عملية دولية جديدة من أساسها . إذ تم إرساء الاتجاه الرئيسي لسياستنا الدولية ، التي نطلق عليها عن حق اسم السياسة اللينينية ، لتحقيق السلم والتعاون المتبادل النفع فيما بين الدول والصداقة بين الشعوب .

وبطبيعة الحال ، لم يحالفنا النجاح والتوفيق في كل الجهود اللاحقة التي بذلناها في مجال السياسة الخارجية . فقد ارتكبت أخطاء . ولم يتسن لنا دائما وفي جميع المجالات ، سواء قبل الحرب العالمية الثانية أو بعدها ، أن نستفيد من الفرص السانحة . فلم نتمكن من استغلال النفوذ الأدبي الهائل الذي خرج به الاتحاد السوفياتي من الحرب في توحيد صفوف القوى المحبة للسلم والقوى الديمقراطية والتصدي للقوى التي كانت تعمل على إثارة "الحرب الباردة" . كما أن ردود فعلنا إزاء الاستفزازات الامبريالية لم تكن دائما مناسبة .

حقا ، ان هناك أشياء كان يمكن انجازها بصورة أفضل وتنفيذها على نحو أكثر فعالية . ومع ذلك ، يمكننا أن نقول في هذه المناسبة المهيبة أن الخط الرئيسي لسياستنا كان دائما متفقا مع الاتجاه الرئيسي الذي اختطه ورسمه لينين ، أي وفقا لطبيعة الاشتراكية والتزامها المبدئي بالسلم .

وقد كان هذا بالضبط هو العامل الحاسم في تجنب اندلاع حرب نووية وفي الحيلولة دون انتصار قوى الامبريالية في "الحرب الباردة" . كما استطعنا ، بمشاركة حلفائنا ، أن نهزم استراتيجية "تحجيم الاشتراكية" التي وضعتها الامبريالية . واضطر الامبرياليون للتخفيف من غلوائهم في ادعاء السيطرة العالمية . وفي هذه المرحلة الجديدة ، أصبح بمقدورنا الاعتماد بالتحديد على نتائج سياستنا المحبة للسلم ، في ابتداء نهج جديدة تحدها روح التفكير السياسي الجديد .

وبطبيعة الحال ، طرأت تغييرات على مفهوم لينين للتعایش السلمي . ففي البداية كان هذا المفهوم يستند أساسا على ضرورة تهيئة الحد الأدنى من الظروف الخارجية الملائمة لبناء مجتمع جديد في بلد الثورة الاشتراكية . ولكن التعایش السلمي ، بوصفه امتداداً للسياسة الطبقيّة المنحى للبروليتاريا المنتصرة ، تحول فيما بعد ، ولاسيما في العصر النووي ، إلى شرط أساسي لبقاء الجنس البشري بأسره .

وأصبحت دورة نيسان/ابريل ١٩٨٥ التي عقدتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي معلما هاما في تطور الفكر اللينيني في هذا المجال كذلك . كما طرح المؤتمر السابع والعشرون بالتفصيل نهجا جديدا للسياسة الخارجية . ومنطلق هذا النهج يتمثل ، كما هو معروف ، في الفكرة التالية : ان عالم اليوم رغم ما يحفل به من تناقضات ، ورغم الاختلافات الجذرية بين دوله يتسم بتراطيب أجزاءه واعتماد كل منها على الآخر ويشكل كيانا متكاملا محددا .

ولقد نشأ هذا الوضع بسبب تدويل الروابط الاقتصادية العالمية ، ونتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية التي شملت آشارها جميع النواحي ، وبفضل الدور الجديد تماما الذي أخذت تلعبه وسائط الإعلام والاتصال ، وحالة موارد الأرض ، والخطر الايكولوجي المشترك ، والمشاكل الاجتماعية الصارخة التي يواجهها العالم النامي والتي تمس الجميع . بيد أن السبب الرئيسي هو بروز مشكلة تواجه البشرية هي مشكلة البقاء على قيد الحياة ، لأن تطوير الأسلحة النووية وخطر استعمالها جعل استمرار وجود الجنس البشري مسألة مشكوكا فيها .

وعلى ذلك ، فإن فكرة لينين المتمثلة في إعطاء الأولوية لمصالح التنمية الاجتماعية ، قد اكتسبت معنى وأهمية جديدين .

وابتداء من دورة نيسان/ابريل العامة أخذنا نشرح للجميع بوضوح كاف وجهة نظرنا ازاء كيفية احراز تقدم نحو بناء عالم يسوده الأمن والاستقرار . وتتجسد نوايانا ورغباتنا في القرارات التي اتخذها أعلى محفل سياسي حزبي وشعبي ، وهو المؤتمر السابع والعشرون ، كما تتجسد في الصياغة الجديدة لبرنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، وفي برنامج نزع السلاح النووي الوارد في البيان الصادر في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وفي اعلان دلهي وفي سائر الوثائق والبيانات الرسمية المادرة عن قادة الاتحاد السوفياتي .

وبالاشتراك مع بلدان الكتلة الاشتراكية تقدمنا بعدد من المبادرات الهامة في الأمم المتحدة ، من بينها مشروع اقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين . كما تقدمت الدول الاطراف في معاهدة وارسو باقتراح إلى منظمة حلف شمال الاطلسي وجميع البلدان الأوروبية بشأن تخفيض القوات المسلحة والاسلحة إلى مستوى الكفاية المعقولة ، كما اقترحت عقد مقارنة بين المذهبين العسكريين للحلفين بغرض إضفاء الطابع الدفاعي البحت عليهما . وتقدمنا بخطة محددة ، كما أننا نعمل بنشاط من أجل حظر الاسلحة الكيميائية والقضاء عليها . كما أظهرنا روح المبادرة في وضع أساليب فعالة للتحقق من تخفيض الاسلحة ، بما في ذلك التفتيش في المواقع .

وما فتئنا ندعو بقوة إلى تعزيز سلطة الأمم المتحدة وإلى الاستفادة الكاملة والفعالة من السلطات التي يخولها لها ولهياتها المجتمع الدولي . ونحن نبذل كل ما في وسعنا من أجل ضمان أن تتمكن الأمم المتحدة ، وهي آلية عالمية ، من القيام بفعالية بمناقشة وتنفيذ مساعٍ جماعية نحو إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق التوازن بين مصالح جميع الدول ، والتنفيذ الفعال لمهامها في مجال إقرار السلم .

وأهم ما في الأمر أن مفهومنا وإخلاصنا الراسخ لقضية السلم ينعكسان في أعمالنا ، وفي جميع جوانب سلوكنا في مجال الشؤون الدولية وفي أسلوب سياستنا الخارجية ودبلوماسيتنا ما تتسمان به من ميل إلى الحوار الصريح والصادق الذي تراعى فيه الاهتمامات المتبادلة والإنجازات العلمية العالمية دون محاولة لخداع أي طرف أو التفرير به . وعليه يمكننا الآن ، بعد مرور أكثر من عامين ، أن نعلن بثقة أن التفكير السياسي الجديد ليس هو مجرد إعلان أو نداء ، وإنما هو فلسفة للعمل - بل وللحياة . وهو مستمر في التطور بخطى تتناسب مع العمليات الفعلية التي تجري في العالم وهو يعمل بالفعل .

ويدخل اللقاء الذي تم في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ في ريكيافيك في عداد الأحداث التي وقعت منذ بدء المرحلة الجديدة في الشؤون الدولية ، وهي أحداث تستحق الذكر في هذه المناسبة وستدخل التاريخ . لقد أعطى هذا اللقاء دفعا عمليا للتفكير الجديد ، مما أتاح له كسب مواقع في أوسع الدوائر الاجتماعية والسياسية تنوعا ، وزاد الاتصالات السياسية الدولية فائدة .

وقد بدأت طريقة التفكير الجديدة ، وما تنطوي عليه من اهتمام بالقيم الإنسانية العالمية وتأكيد على الحس السليم والصراحة ، تشق لها طريقا في مجال

الشؤون العالمية ، جارفة أمامها القوالب الجامدة المتمثلة في العداء للسوفييات ، ومبددة الارتياح في مبادراتنا وأعمالنا .

وبالطبع ، فإنه بالقياس إلى حجم المهام التي لا يزال يتعين على البشرية أن تتصدى لها لضمان بقائها ، لم يتحقق حتى الآن سوى القليل جدا . ولكن الخطوة الأولى قد تمت ، وأخذت تبدو أولى علامات التغيير . ويتمثل أحد الأدلة المقنعة في التفاهم الذي تم التوصل إليه مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن عقد اتفاق في المستقبل القريب جدا يتعلق بالقذائف المتوسطة والقصيرة المدى .

ويتسم عقد ذلك الاتفاق في حد ذاته بأهمية كبرى : فلأول مرة سوف يتم عن طريقه القضاء على فئة كاملة من الأسلحة النووية ، كما أنه سيمثل الخطوة العملية الأولى نحو تدمير الترمينات النووية وسيظهر أنه من الممكن في الواقع تحقيق تقدم في هذا الاتجاه دون الإضرار بأي طرف .

وهذا بلا شك نجاح كبير يحققه التفكير الجديد الذي يجسد نتائج استعدادنا للبحث عن حلول مقبولة لجميع الأطراف مع المحافظة على مبدأ الأمن المتساوي في الوقت نفسه .

على أن مسألة هذا الاتفاق تمت تسويتها إلى حد كبير في ريكيافيك ، في لقائنا الثاني مع الرئيس .

إن العالم يتوقع في فترة حرجة كهذه أن يسفر الاجتماعان الثالث والرابع بين زعمي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة عن أكثر من مجرد إقرار شكلي لما تم الاتفاق عليه منذ عام مضى ، وأكثر من مجرد مواصلة للمناقشة . ويستحسنا الآن الخطر المتزايد المتمثل في إمكان تحسين الأسلحة إلى حد يتعذر معه مراقبتها .

وهذا هو ما يدفعنا للعمل دون كلل في هذه الاجتماعات من أجل إحراز تقدم محسوس ونتائج ملموسة في مجال تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وخطر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي - وهو الأمر الرئيسي الذي يتطلبه القضاء على الخطر النووي .

إذن ، ما هي الأسس التي تدعونا للتغاؤل والقول بأن الأمن الشامل يمكن التحقيق في الواقع ؟ وهنا يستدعي الأمر وقفة .

إننا ، ونحن نحتفل بالذكرى السبعين لثورتنا التي لم تكن لتنجح دون إعداد نظري ، فإننا نرسي في هذا المنعطف الجديد في تاريخ العالم الأسس النظرية لإمكانية التقدم نحو إقامة سلم وطيّد وبفضل التفكير الجديد ، أشبتنا إلى حد كبير أن إقامة نظام شامل للأمن الدولي في سياق نزع السلاح هو أمر ضروري ويمكن على السواء . وعلينا الآن أن نثبت أن تحقيق هذا الهدف ضروري وعملي على السواء . وعلينا أن نحدد القوانين التي تحكم تفاعل القوى التي يمكن لها من خلال الصراع والتناقضات والمصالح المتضاربة أن تسفر عن تحقيق النتيجة المطلوبة . وفي هذا الصدد ينبغي أن نبداً - مرة أخرى من منطلق تعاليمنا اللينينية وباستخدام منهجيتها - بإلقاء بعض الأسئلة الفاحصة على أنفسنا .

ويتعلق السؤال الأول بطبيعة الامبريالية فهي ، كما نعلم ، تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر خطر الحرب .

بالطبع لا يمكن تغيير طبيعة أي نظام اجتماعي عن طريق عوامل خارجية . لكن هل من الممكن ، في المرحلة الراهنة من تطور العالم في ظل المستوى الجديد الذي بلغه من حيث الترابط والتكامل ، التأثير في طبيعة ذلك النظام بطريقة توقف أخطره مظاهره ؟ وبعبارة أخرى ، هل يمكن الاعتماد على قدرة القوانين النافذة في عالم متكامل ، تحظى فيه القيم الإنسانية العالمية بأولوية عليا ، على الحد من الآثار المدمرة الناجمة عن القوانين الانانية التطبيقية التي تحكم النظام الرأسمالي ؟

ويرتبط السؤال الثاني بالسؤال الأول : هل يمكن للرأسمالية أن تحرر نفسها من النزعة العسكرية وتعمل وتنمو في الدائرة الاقتصادية بدون هذه النزعة ؟ ثم أليس من قبيل التفكير الخيالي من جانبنا أن ندعو البلدان الغربية إلى القيام بوضع برامج لتغيير مسار الاقتصاد ، أي تحويله إلى الانتاج للأغراض السلمية ومقارنة هذه البرامج ؟

والسؤال الثالث هو : هل يمكن للنظام الرأسمالي أن يستغني عن الاستعمار الجديد ، الذي يمثل أحد العوامل الرئيسية لبقائه ؟ وبعبارة أخرى ، هل يمكن للنظام أن يعمل بدون تبادل تجاري غير متكافئ مع العالم الثالث وما لذلك من عواقب لا يمكن التكهّن بها ؟

وهناك سؤال آخر متمثل بالموضوع هو : إلى أي حد يعتبر واقعيا الامل في أن يترجم إلى سياسات عملية الوعي بخطر الكارثة الذي يواجه العالم - والذي أخذت تحسه أيضا كما نعلم الصفوف العليا من النخبة الحاكمة في العالم الغربي ؟ إذ أنه ، مهما كانت الحجج التي يملئها الحس السليم قوية ، ومهما كان الشعور بالمسؤولية كبيرا ، ومهما كانت غريزة حب البقاء قوية ، فلا تزال هناك أشياء ، لا ينبغي التقليل من شأنها بأي حال ، وهي أشياء تحددها مصلحة اقتصادية وبالتالي مصلحة طبقية .

وبمباراة أخرى فالسؤال هو هل يتسنى للرأسمالية التكيف مع أوضاع عالم خال من الأسلحة النووية ومنزوع السلاح ، ومع أوضاع نظام اقتصادي جديد عادل ، ومع أوضاع يمكن في ظلها إجراء مقارنة أمينة بين القيم الثقافية والأدبية لنظامين عالميين . إن هذه الأسئلة ليست اطلاقا بالأسئلة الفارغة . وستحدد الإجابة عليها مسار التاريخ في خلال العقود القادمة .

لكن توجيه هذه الأسئلة لا يكفي وحده لادراك خطورة المهمة . وسوف تأتي الإجابة عليها من الحياة ذاتها . فصحة برنامجنا لاقامة عالم خال من الأسلحة النووية وأمن ، لا تعتمد في حد ذاتها الى المنطق العلمي السديد الذي يستند اليه البرنامج فحسب ، بل تعتمد أيضا على مسار الاحداث ، الخاضع لتأثير عوامل شديدة التنوع بعضها جديد .

والبرنامج الآن محل اختبار بالفعل . وهنا أيضا نحن نظل متمسكين بالتقليد اللينيني ، وبجوهر اللينينية ذاته وهو الوحدة العضوية بين النظرية والتطبيق . فهو نهج يعتبر النظرية أداة في خدمة الممارسة ، كما ينظر الى الممارسة باعتبارها وسيلة للتحقق من صحة النظرية . وتلك هي طريقة عملنا ، حيث نقوم باسقاط التفكير الجديد على أنشطة سياستنا الخارجية ، ثم نجري التصويبات والتعديلات في ضوء الخبرة المكتسبة من تطبيق السياسة .

وعليه فما هو الشيء الذي نعتد عليه ، علما بأنه يتعين بناء العالم الآمن بمشاركة البلدان الرأسمالية ؟

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب تغييرا عميقا في التناقضات التي تحدد الاتجاهات الرئيسية في مجال الاقتصاد والسياسة العالميين . وفي ذهني ، قبل كل شيء آخر ، تلك الاتجاهات التي كانت تؤدي حتما الى الحرب في الماضي ، بل الى حروب عالمية بين البلدان الرأسمالية ذاتها . أما الآن فقد تغير الوضع . وليست دروس الحرب الماضية

فقط هي التي منعت الرأسمالية من المضي في تناقضاتها الداخلية الى أقصى مدى ، بل أيضا خوفها من أضعاف نفسها في مواجهة الاشتراكية ، التي أصبحت الآن نظاما عالميا . وأخذت هذه التناقضات تتحول الى سباق تقني بين متنافسين ، كما "خفتت" بفضل الاستعمار الجديد . وحدث نوع من التقسيم "السلمي" الجديد للعالم ، بطريقة تتفق مع القاعدة التي حددها لينين ، "أي وفقا لرأس المال" ، حيث يذهب النصيب الأكبر في اللحظة المعينة الى الأغنى والأقوى . وبدأ عدة بلدان في تخفيف التوتر في اقتصاداتها بإعادة توجيه الموارد نحو المجمع العسكري - الصناعي بذريعة "التهديد السوفياتي" . كما ساعدت التغيرات التي تحدث في الهياكل الأساسية التكنولوجية والتنظيمية للاقتصاد الرأسمالي على التخفيف من التناقضات واحداث توازن بين المصالح المختلفة .

لكن هذا ليس كل شيء . فإذا أمكن في الماضي قيام تحالف بين دولة اشتراكية ودولة رأسمالية في مواجهة خطر الغاشية ، ألا يستخلص من ذلك درس معين فيما يتعلق بالحاضر ، الذي يواجه فيه العالم بأسره خطر وقوع كارثة نووية والحاجة الى ضمان انتاج الطاقة النووية بطريقة مأمونة ، والتغلب على الاخطار التي تواجهها البيئة ؟

إن هذه كلها مشاكل واقعية وخطيرة تماما ، وتتطلب لا مجرد الفهم فحسب بل التماس حلول عملية لها أيضا .

وثمة نقطة أخرى وهي : هل يمكن للاقتصاد الرأسمالي أن ينمو دون اكتساب الطابع العسكري ؟ وهنا تخطر على البال "المعجزة الاقتصادية" ، في ألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان . صحيح أنه بمجرد إنتهاء "المعجزة" عادت تلك البلدان الى إحياء النزعة العسكرية ، لكن يجب علينا أن نقيم الى أي مدى يستند هذا التحول الى القوانين الفنية التي تحكم عمل رأس المال الاحتكاري المعاصر ، وأي دور لعبته العوامل الخارجية من قبيل - "المثال المُعدي" للمجمع العسكري الصناعي في الولايات المتحدة ، والحالة التي سببتها "الحرب الباردة" ، واعتبارات الهيبة ، والحاجة الى "قبضة فولاذية" ليتسنى التكلم مع المنافسين باللغة التي يفهمونها ، وكذلك الرغبة في تعزيز الفوز الاقتصادي للعالم الثالث عن اتباع سياسات قائمة على القوة . وأيا كانت الاسباب الحقيقية ، فقد حدثت فترة من التطور السريع للاقتصاد الرأسمالي الحديث في عدد من البلدان ، مع انفاق لا يذكر على الاسلحة . وقد انقضت هذه التجربة الآن وأصبحت تاريخاً .

وبالامكان تناول هذه المسألة من زاوية مختلفة - أي من الاتجاه الآخر . فقد ظل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب موجهًا باستمرار نحو العسكرية ومعتمد عليها .

وبدا في أول الأمر أن هذا حافز للاقتصاد . لكن تبديد الموارد بحماسة ودون فائدة اجتماعية أدى فيما بعد إلى تراكم دين قومي بلغ أرقامًا خيالية كما أدى إلى متاعب ونواحي قصور أخرى . وتبين أن التسليح المفرط يؤدي في نهاية المطاف إلى تفاقم الحالة الداخلية في البلد بصورة متزايدة ويشيع الاضطراب في اقتصاد البلدان الأخرى . وحالة الفزع التي لم يسبق لها مثيل منذ ٦٠ عاما والتي انتابت مؤخرا بورصة نيويورك وغيرها من البورصات في شتى أنحاء العالم هي أحد الأعراض الخطيرة والاندازات الجادة .

والنقطة الثالثة هي : العلاقات غير المتكافئة والقائمة على الاستغلال مع البلدان النامية . فبالرغم من جميع الابتكارات الرائعة في مجال خلق بيئة "بديلة" (من صنع الإنسان) ، لم يتسن للرأسمالية المتطورة ولن يتسن لها الاستغناء عن موارد تلك البلدان . إن هذه حقيقة لا تُنكر .

وإن محاولات فهم الروابط الاقتصادية العالمية الموجودة هي محاولات خطيرة ولا تقدم حلا . كما أن استغلال موارد الغير بأساليب الاستعمار الجديد ، والممارسات التعسفية للشركات عبر الوطنية وعبودية الدين ، حيث تبلغ كميات الديون الواضحة أنه لا يمكن سدائها تريليونات من الدولارات ، ستفضي أيضا إلى مآزق . وهذا بدوره يخلق مشاكل خطيرة داخل البلدان الرأسمالية ذاتها . وهنا لا تعرف المضاربة حدودا . ولكنها تستهدف أساسا جعل العالم الثالث نوعا من كبش الفداء للمصاعب الكثيرة ، ومن بينها مستويات المعيشة الآخذة في الانخفاض ، في المراكز الرأسمالية .

وتُبدل المحاولات المرة تلو المرة "لجمع صفوف الأمة" تحت شعارات شوفينية ، تحض الشعب العامل على الدخول في "شراكة" من أجل استغلال البلدان الأخرى مع حبس العمال على قبول سياسة آخر تحديث رأسمالي . بيد أن هذه الخدع واشباهها لا يمكن أن تؤدي إلى اختفاء المشكلة ذاتها . بل يمكنها فقط التخفيف منها مؤقتا . فمعدلات التبادل التجاري غير العادلة مستمرة وستفضي في نهاية المطاف إلى حدوث انفجار . ويبدو أن القادة الغربيين قد بدأوا يفهمون إمكانية حدوث مثل هذه النتيجة . لكن محاولاتهم الرامية لإيجاد مخرج لم تتعد حتى الآن كونها طائفة من التدابير الملطفة .

والحق أنه لم يتم بعد ، بصورة كاملة ، ادراك واستيحاء ما تتسم به الاتجاهات الاقتصادية والسياسية الدولية من طابع الجودة . بيد أنه لابد من الاضطلاع بذلك ، لأن العمليات التي تطورت لها قوة القانون الموضوعي . فلما أن تحل الكارثة أو يتم السعي بصورة مشتركة لاقامة نظام اقتصادي جديد ، تراعى فيه على النحو الواجب مصالح جميع الاطراف على قدم المساواة . وفي الوقت الراهن أضى ممكنا تمييز معالم الطريق نحو انشاء هذا النظام : فهي تتمثل في تطبيق مفهوم "نزع السلاح من أجل التنمية" .

وعلى هذا ، ففي بحثنا أيضا عن إجابة على سؤالنا الثالث ، نرى أن الحالة لا تبدو مستعمية على الحل . وفي هذا المجال أيضا تخضع التناقضات للتعديل ، بيد أن هذا يقتضي فهم الواقع وابتكار إجراءات عملية تتسم بروح التفكير الجديد . وهذا بدوره سوف يسهل التقدم نحو عالم أكثر أمناً . وخلاصة القول ، اننا نواجه هنا أيضا اختيارا تاريخيا تمليه قوانين عالمنا المترابط والمتكامل بدرجة كبيرة .

وهناك عامل آخر هام بل وحاسم . فالاشتراكية تشكل جزءا لا يتجزأ من العالم الذي نعيش فيه . وبدخولها التاريخ منذ ٧٠ سنة ثم نموها لتصبح نظاما عالميا ، فهي في الواقع حددت وجه القرن العشرين . وهي اليوم في أعقاب مرحلة جديدة من مراحل نموها مبرهنة مرة أخرى على الطاقات الكامنة فيها .

وتصوروا على سبيل المثال إمكانيات التعايش السلمي الكبيرة التي تنطوي عليها إعادة التنظيم في الاتحاد السوفياتي وحده . فبضمان وصول جميع مؤشراتنا الاقتصادية البالغة الأهمية إلى المستوى العالمي سيتمكن هذا البلد المترامي الاطراف ذو الثروة الهائلة من المشاركة في تقسيم العمل والموارد على الصعيد العالمي على نحو لم يسبق له القيام به في الماضي . وستصبح إمكانياته العلمية والتكنولوجية والإنتاجية الهائلة عنصرا أهم بدرجة كبيرة في العلاقات الاقتصادية العالمية . وسيؤدي هذا كله بصورة قاطعة إلى توسيع وتعزيز الأسس المادية لإقامة نظام شامل للسلم والأمن الدولي . وبالمناسبة فإن ذلك يمثل جانبا آخر من الجوانب ذات الأهمية القصوى في إعادة التنظيم وله مكانه المحدد في مظاهر الحضارة المعاصرة . كما أن الصراع الطبقي ، وغيره من مظاهر التناقضات الاجتماعية ، سيؤثر في العمليات الموضوعية لصالح السلم .

إن القوى القيادية داخل الحركة العمالية تبحث عن وسائل لرفع مستواها السياسي . وعليها أن تعمل في محيط بالغ التعقيد وحافل بالتطورات الجديدة

والمتغيرات . ولم يقتصر التغير على مسائل حماية الحقوق والمصالح الاقتصادية للجماهير فحسب وإنما شمل أيضا مسائل الكفاح في سبيل الديمقراطية بما في ذلك الديمقراطية في أماكن العمل . وعلى سبيل المثال فإنه يعرض على العمال في كثير من الأحيان الدخول في "شراكة" ولكنها شراكة يظل معها المدخل إلى أقدم مقدسات عالم التجارة مغلقا بإحكام ولا مجال فيها لحرية الاختيار فيما يتعلق بتعيين الموظفين المسؤولين عن الإدارة .

والعالم الغربي حافل بـ "النظريات" التي تتكلم عن اندثار الطبقة العاملة وتزعم أنها ذابت بالفعل في "الطبقة الوسطى" ومرت بعملية تحول اجتماعي وما إلى ذلك . نعم إن التغيرات التي طرأت على الطبقة العاملة كبيرة وبعيدة المدى . ولكن عبثا يحاول العدو الطبقي أن يطمئن نفسه أو يضل ويربك الحركة العمالية . فالطبقة العاملة التي تمثل اليوم ، في حدودها الاجتماعية الجديدة ، قوة عددية غالبية وقادرة على الاضطلاع بدور حاسم ولا سيما في المنحطفات التاريخية المفاجئة .

والبواش الخافزة قد تكون متنوعة . ويتمثل أحد البواش المحتملة في إضفاء الطابع العسكري على الاقتصاد وبصورة جنونية . والانتقال الجاري حاليا إلى مرحلة جديدة من الثورة التكنولوجية على أساس عسكري هو حافز قوي ولا سيما أنه يشير في اتجاه الحرب ويمس بالتالي جميع قطاعات السكان ويوسع إطار المعارضة الجماهيرية لتتجاوز حدود المطالب الاقتصادية . وعليه فهنا أيضا سوف يتعين على الطبقة الحاكمة ، طبقة سادة رأس المال الاحتكاري ، أن تختاره . ونحن مقتنعون ، والعلم يؤكد ما نقول ، بأنه من الممكن في ظل المستوى الحالي للتكنولوجيا وتنظيم الإنتاج ، إعادة تحويل الاقتصاد وإزالة الطابع العسكري عنه . وهذا الاختيار يمثل ، في الوقت ذاته ، اختيارا لصالح السلم .

وينطبق نفس الشيء على نتائج الأزمة في العلاقات بين العالم المتقدم النـمو والعالم النامي . فإذا وصلت الأمور إلى حافة الانفجار واتضح أنه من المستحيل الاستمرار في التمتع بالخيرات عن طريق استغلال "العالم الثالث" ، فسوف تكتسب ، وبصورة حادة جدا ، مسألة عدم جواز القبول بنظام عاجز عن البقاء بدون هذا الاستغلال وعدم احتمال العيش في ظله ، بعدا سياسيا . وخلاصة القول إن الرأسمالية تواجه من وجهة النظر هذه أيضا ، اختيارا صعبا : فهي إما أن تترك الأمور تمل إلى نقطة الانفجار وإما أن تراعي القوانين التي تحكم عالما مترابطا ومتكاملا والتي تتطلب توازن المصالح على أساس المساواة .

والحالة كما نراها لا تجعل ذلك ضروريا فحسب ، ولكنه ممكن أيضا ، خاصة وأنه توجد في "العالم الثالث" ذاته قوى تعمل في نفس الاتجاه .

ومن الأشياء المألوفة الحديث عن ذبول حركة التحرير الوطني . ولكنه من الواضح أن من يقولون ذلك إنما يتلاعبون بالمفاهيم ويتجاهلون العناصر المستجدة في الموقف . وإذا كان المقصود هو الزخم التحرري الذي تجلى في مرحلة الكفاح من أجل نيل الاستقلال السياسي ، فهو بالطبع قد أخذ يخفت كما هو متوقع . أما الزخم اللازم لمرحلة التطور الجديدة الراهنة التي يجتازها "العالم الثالث" فهو قد بدأ الآن فقط . وعلينا أن ندرك ذلك بوضوح ولا نستسلم للتشاؤم . والعوامل التي يتألف منها هذا الزخم متنوعة وغير متجانسة . وهي تشمل عملية اقتصادية قوية تأخذ أحيانا أشكالاً متناقضة . ومثال ذلك أن بعض البلدان تعتمد إلى مستوى الدول العظمى في الاقتصاد والسياسة العالميين بينما تظل محتفظة بسمات التخلف .

وتشمل هذه العوامل أيضا تزايد الطاقات السياسية في عملية تكون الأمم وتقوية الدول الوطنية ، بالمعنى الحقيقي لهذا المصطلح ، التي تحتل البلدان ذات الأنظمة الثورية مكانة مرموقة بينها . ثم هناك عنائيد الغضب التي ترعرت في تربة الاستقطاب الحاد بين الفقر والثراء ، والتناقض بين الامكانيات وحالة الأوضاع الحقيقية .

إن الهوية الوطنية ، والاعتماد الوطني على الذات ، هما قوة تزداد ظهوراً ونشاطاً في المنظمات التي تعكس عمليات التكاتف الدولي فيما بين البلدان النامية ، وهذه خاصية تتسم بها ، على نحو أو آخر ، جميع هذه المنظمات الكثيرة العدد ومنها : منظمة الوحدة الأفريقية ، وجامعة الدول العربية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومنظمة الدول الأمريكية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومحفل جنوب المحيط الهادئ ، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز بمفئة خاصة . ولهذه المنظمات مجموعة متنوعة من المصالح والاحتياجات والطلبات والمذاهب والادعاءات والاعراض المتناقضة التي تتميز بها المرحلة التاريخية الراهنة على وجه الخصوص . ورغم أن هذه المنظمات أصبحت عاملاً له ثقله في مجال السياسات العالمية ، فإن أي منها لم يكشف بعد عن امكانياته الكاملة . وهذه الامكانيات ضخمة ومن الصعب التنبؤ بما ستسفر عنه من نتائج حتى بالنسبة لنصف القرن التالي .

وهناك أمر واضح : فهذا عالم يحاول كله ايجاد أشكال تنظيمية تسمح له بالمشاركة الفعالة وعلى قدم المساواة ، في حل المشاكل المشتركة التي تواجهه

البشرية . وفيه يعيش بليونان ونصف من البشر . ويمكن التنبؤ بأنه سيزداد بدرجة كبيرة لا تأثيره في مجرى السياسة العالمية فحسب ، بل دوره المتفرد في اقتصاد العالم مستقبلا .

والشركات عبر الوطنية رغم سطوتها ، لن تستطيع أن تحدد الطريق الذي يسلكه العالم الثالث . والأرجح أنها ستضطر الى التكيف مع الخيارات الاستقلالية للشعوب نفسها . وللشعوب والمنظمات التي تمثلها هذه المنظمات مصالح حيوية في اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد .

وهناك نقطة هامة أخرى ينبغي الإشارة اليها . ففي العقود القليلة الماضية ، أسفر النمو في العالم الرأسمالي نفسه عن ظهور أشكال جديدة من التناقضات والحركات الاجتماعية . فهناك حركات تستهدف مناهضة الخطر النووي وحركات لحماية البيئة ومناهضة التمييز العنصري ومعارضة السياسات التي تتسبب في انقسام المجتمع الى محظوظين وتعمساء ، ولتجنب وقوع كوارث في مناطق صناعية بأكملها تتحول الى ضحايا لأحدث جولات التجديد الرأسمالية . وتضم هذه الحركات الملايين من الناس يشجعهم ويقودهم شخصيات مرموقة في مجالات العلم والثقافة ، وأشخاص لهم مكانتهم الوطنية والدولية .

ولا تزال الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية والأحزاب الاشتراكية وأحزاب العمال والمنظمات الجماهيرية المماثلة أو المتمثلة بها تفضلح بدور هام في العملية السياسية في عدة بلدان . ونفوذ هذه الأحزاب والتنظيمات في بعض المواقع أخذ في الازدياد . وبناء على ذلك وطبقا لكل المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - فاننا نرى في العالم المعاصر البرهان على صحة حكم رأي لينين أنه من أكثر أحكام الماركسية عمقا ومؤداه أنه : كلما اتضحت وجهة الخطوة التاريخية ازدادت أعداد الجماهير التي تنجزها . وهذه دائما علامة أكيدة وعنصر من أقوى عناصر التقدم الاجتماعي وبالتالي السلم .

والواقع أن الشيء العظيم والجديد في عصرنا هذا هو أن الشعوب أخذت تحتل مكانا أوضح وأبرز في مسرح التاريخ . فالشعوب تحتل الآن مواقع تجعل من الضروري أن يحسب حسابها فورا ، لا في نهاية المطاف . وهذا يسلط الضوء بشدة على حقيقة جديدة أخرى ، وهي أن ممارسة الاختيار دائما بسبيلها الى أن تصبح ممة مميزة لحركة التاريخ على مشارف القرن الحادي والعشرين . وتعتمد صحة الخيار على مدى مراعاة مصالح وطموحات الملايين بل ومئات الملايين من الناس فيه .

وهنا تأتي مسؤولية السياسيين ، لأن السياسة لن تكون فعالة إلا إذا روعيت فيها هذه السمة الجديدة من سمات العصر . فالعامل الإنساني الآن يظهر في السياسات ليس كناتج منعزل وإلى حد ما عشوائي لحياة الجماهير وأنشطتها ومقاصدها . إنه يتصدر مجال الشؤون العالمية مباشرة . وما لم نفهم ، وبعبارة أخرى ، ما لم يوجد تفكير جديد يستند إلى حقائق اليوم وإلى إرادة الشعوب ، فإن العمل السياسي سيصبح أمرا مرتجلا لا يمكن التنبؤ بنتائجه ومصدرا للمخاطر داخليا وفي البلدان الأخرى . وهذا النمط من السياسات ليس له مرتكز دائم .

هذه هي الأسباب التي تدعونا للتفاؤل بشأن المستقبل وامكانيات إقامة نظام شامل للأمن الدولي .

وهناك صلة منطقية تماما بين هذه النظرة وموقفنا فيما يتعلق بالدفاع . فطالما أن هناك خطر من نشوب الحرب وطالما ظلت النزعة إلى الانتقام الاجتماعي هي العمود الفقري للاستراتيجيات والبرامج العسكرية الغربية ، سنظل نبذل كل ما في وسعنا من أجل المحافظة على قدرتنا الدفاعية في مستوى يجعل التفوق العسكري للامبريالية على الاشتراكية مستحيلا .

ونحن في هذه الاحتفالات نشيد كثيرا بالمنجزات التي حققتها الحركة الشيوعية العالمية . وثورة تشرين الأول/أكتوبر التي احتفظت حتى هذا اليوم بقوتها الدافعة الدولية هي مصدر حيوية هذه الحركة . إن الحركة الشيوعية العالمية ما فتئت تنمو وتتطور في مسقط رأسها ، ولكن هناك سمة مشتركة تتجسد في الشيوعي بصرف النظر عن القومية التي ينتمي إليها أو البلد الذي يعمل فيه . وهذه السمة ، هي الإيمان بفكرة المجتمع الشيوعي الأفضل والولاء قبل كل شيء للعاملين وعلى رأسهم الطبقة العاملة والكفاح من أجل تحقيق مصالحها الأساسية وتحقيق السلم والديمقراطية .

وإنني أشعر أن الدولية الشيوعية الثالثة جديرة بالذكر في هذه الذكرى السنوية . فلا يزال يتعين استقصاء الحقيقة الكاملة في هذا الشأن وأن يدون تاريخها الكامل . والكومينتين ، رغم كل مثالبه وأخطائه ورغم المرارة التي نحسها ونحن نسترجع بعض الفصول من تاريخه ، يشكل جزءا من ماضي حركتنا المجيد . إن الكومينتين وليد ثورة تشرين الأول/أكتوبر ، لم يصبح مدرسة للأمية والأخوة الثورية فحسب بل حوّل الدولية إلى أداة عملية للكفاح من أجل تحقيق مصالح الشعب العامل وتقدم الأمم كبيرها وصغيرها . وأنتج فرقا من فرسان القرن العشرين الحقيقيين الذين هم رجال

شرفاء يتسمون بالمسؤولية ولهم طموحات نبيلة ويتمتعون بشجاعة خارقة ، نذروا أنفسهم لرفع المعاناة عن كاهل الملايين من المضطهدين في العالم أجمع والاستجابة لنداءاتهم وحضهم على الكفاح .

والشيوعيون هم أول من قرع أجراس الانذار بخطر الغاشية ، وأول من نهض للكفاح ضدها ، وأول من وقع ضحية لها . لقد جاؤوا من شتى أنحاء العالم كي يكونوا أول المشتركين في كفاح مسلح ضد الغاشية في اسبانيا . وكانوا أول من رفع لواء المقاومة باسم حرية شعوبهم وكرامتها القومية . والشيوعيون ، وعلى رأسهم الشيوعيون السوفييات أسهموا اسهاما حاسما في الهزيمة الساحقة التي لحقت بالغاشية في الحرب العالمية الثانية .

ومن آن لآخر يبدي الشيوعيون نفس البسالة والشجاعة كمقاتلين في الصفوف الأمامية ضد كافة قوى الرجعية والقوى المناهضة للتقدم . والشيوعيون هم أناس يتمتعون ببطولة أسطورية ومستعدون للتضحية بأرواحهم . وهم لا يشكلون عدة أفراد منعزلين بل مئات الآلاف من الأشخاص المنظمين الذين تجمع بينهم ارادة واحدة وانضباط حديدي ومثالية غير قابلة للإفساد .

لقد مضى زمن الدولية الشيوعية (الكومينتينر) ومكتب الإعلام بل حتى المؤتمرات الدولية الملزمة . ولكن الحركة الشيوعية الدولية باقية . وتتمتع جميع الأحزاب باستقلال ذاتي كامل لا رجعة فيه . وقد قيل هذا منذ المؤتمر العشرين . حقيقة إن الوسائل القديمة لم يتم التخلي عنها فورا ، غير أن هذا أصبح الآن واقعا لا يحصى . وبهذا المعنى ، فإن المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي يمثل تحولا نهائيا لا رجعة فيه . واعتقد أننا قد برهنا على هذا في علاقاتنا مع الأحزاب الشقيقة في مجرى عملية إعادة التنظيم .

إن الحركة الشيوعية الدولية تجتاز منعطفها تاريخيا ، مثلها في ذلك مثل التقدم العالمي ذاته والقوى الكامنة وراءه . وتسعى الأحزاب الشيوعية الى كسب أراض جديدة في وسط التغيرات العميقة مع بداية القرن القادم . ولكن حركتها الدولية تمر بمرحلة تجديد ويوجد صفوفها الاحترام لمعايير متجددة بدورها وهي معايير الثقة والمساواة والتضامن الحق . وهي على استعداد للحوار مع أية قوى ثورية ديمقراطية وتقديمية أخرى والتعاون والتفاعل والتحالف معها .

ولا تساور الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي أية شكوك بشأن مستقبل الحركة الشيوعية التي تملك البديل للرأسمالية ، والتي هي حركة تضم في صفوفها أجسر وأثبت المدافعين عن السلم والاستقلال والتقدم في بلدانهم والداعين للصداقة بين جميع الدول في هذا الكوكب .

أيها الرفاق ، لقد كان ظهور النظام الاشتراكي العالمي هو أهم معلم في التاريخ العالمي منذ ثورة تشرين الأول/أكتوبر وقد انقضت بالفعل أربعة عقود منذ أن أصبحت الاشتراكية هي المصير المشترك لكثير من الشعوب وعنصرا هاما من عناصر الحضارة المعاصرة .

ويعلق حزبنا والشعب السوفياتي أهمية كبيرة على امكانية التفاعل مع الامدقاء الذين تقع عليهم وعلينا بالمثل مسؤولية الدولة عن الاشتراكية وتقدمها لبضع العقود الماضية . وقد تراكم لدى جميع الدول الاشتراكية قدر كبير من الخبرات الهامة والمفيدة في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والعقائدية وفي بناء حياة جديدة .

كما أن المنظومة الاشتراكية والجهود والخبرات التي تم اختبارها على صعيد الممارسة العملية ذات أهمية للانسانية جمعاء . لقد طرح النظام الاشتراكي على العالم الحلول التي يراها لقضايا الوجود البشري الرئيسية ، وأثبتت القيم الانسانية والجماعية التي تعتنقها والتي يحتل الانسان العامل مكان الصدارة فيها . ويفسر النظام الاشتراكي في هذا الكائن احساسا بالكرامة ، وأنه سيد في بلده ، كما يكفل له الحماية الاجتماعية ويبعث فيه الثقة بالمستقبل . ويتيح له فرصا غير محدودة للاستفادة من المعرفة والثقافة ويهيئ له الظروف اللازمة لتنمية قدراته ومواهبه الفردية تنمية كاملة .

إن انجازات شعوب البلدان الاشتراكية هي مبعث فخر لنا جميعا . والاهم من ذلك أنها نتيجة سنوات عديدة من التعاون المثمر والارتباط الاخوي الحق الذي ليس له مثيل في المتانة والصراحة ، بين مواطني هذه البلدان ومنظماتها الحزبية والشعبية ومجموعات العاملين في مجال الانتاج والرابطات الفنية والمؤسسات الثقافية والعلاقات الاسرية والشخصية والعمل المشترك والدراسات التي قام بها عشرات الآلاف من الاشخاص .

ومن منظور المرحلة التي انقضت يمكن رؤية الكثير من الاشياء بوضوح . فقد أدخلت الحياة تصحيحات على أفكارنا عن القوانين التي تحكم التحول نحو الاشتراكية ومعدلاته الزمنية وعن فهمنا لدور الاشتراكية على الصعيد العالمي .

وما أبعدنا عن التفكير في أن جميع التغيرات التقدمية التي تحدث في العالم يرجع الفضل فيها الى الاشتراكية وحدها . ولكن الطريقة التي تعرض بها أهم المشاكل بالنسبة للبشرية والتي يجري بها البحث عن حل لها ، تؤكد أنه توجد عرى لا تنفصم بين التقدم العالمي والاشتراكية بوصفها قوة دولية . وتتضح هذه الصلة بصفة خاصة في الكفاح من أجل منع وقوع كارثة نووية ، وفي وجود توازن قوى عالمي يتيح لمختلف الشعوب فرصة أفضل للدفاع عن خياراتها الاجتماعية والسياسية .

إن الخبرات المكتسبة على مر الزمن تساعد الآن على إقامة علاقات متبادلة بين البلدان الاشتراكية على أسس أسلم استنادا الى المبادئ المقبولة عموما . وهذه المبادئ هي : المساواة الكاملة غير المشروطة ؛ مسؤولية الحزب الحاكم عن شؤون دولته ، وعن الخدمة الوطنية لشعبه والاهتمام بالقضية المشتركة وهي الاشتراكية ؛ والاحترام المتبادل ، واتخاذ موقف جدي إزاء ما حققته وجربته البلدان الصديقة ، والتعاون الطوعي بأشكال كثيرة ؛ والاحترام التام لجميع مبادئ التعايش السلمي . وعلى هذه الاسس تقوم ممارسة الدولية الاشتراكية .

ويتجلى لنا عالم الاشتراكية اليوم بجميع أشكاله الوطنية والاجتماعية المتنوعة . وهذا أمر طيب وصحي . لقد أصبحنا مقتنعين بأن الوحدة لا تعني بأي حال من الأحوال التطابق والتماثل . كذلك أصبحنا مقتنعين بأن الاشتراكية ليس لها ولا يمكن أن يكون لها "نموذج" يجب على الجميع اتباعه .

إن تطور الاشتراكية في أية مرحلة من المراحل وأي بلد من البلدان يقاس بمجموع ونوعية ما يحقق من نجاح حقيقي في إعادة تنظيم المجتمع لما فيه صالح العاملين . وإننا ندرك أيضا الضرر الذي يمكن أن يتسبب فيه ضعف مبدأ الاممية في العلاقات بين الدول الاشتراكية ، والانحرافات عن مبدأ وحدة المنفعة والتعاقد ، وعدم الاهتمام بالمصالح المشتركة للاشتراكية في الاعمال المضطلع بها على الصعيد العالمي . ونلاحظ مع الارتياح أن علاقاتنا مع جميع الدول الاشتراكية ازدادت دينمية ويجري تحسينها . وبطبيعة الحال أصبح التعاون في اطار معاهدة وارسو ومجلس التعاقد الاقتصادي أكثر إثمارا وأبعد عن العاطفية ، إلا أن ذلك لا يجعل بأي حال من الأحوال البلدان الاعضاء فيهما متميزة أساسا عن البلدان الاشتراكية الاخرى .

وقد حدد المؤتمر السابع والعشرون بوضوح موقف الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي . فالعنصر الحاسم في السياسة وفي جميع المجالات الأخرى لتفاعلنا مع كل بلد من البلدان الاشتراكية هو العنصر الذي يضمن الجمع بين المصالح المتبادلة بين البلدين ومصالح الاشتراكية بكاملها . إن توطيد عرى الصداقة وتنمية التعاون مع البلدان الاشتراكية بجميع الوسائل الممكنة هو الأولوية العليا في السياسة الدولية للاتحاد السوفياتي . وإنما إذ نرحب بوفود البلدان الاشتراكية اليوم نحیی فی شخصها شعوب البلدان الاشتراكية .
